جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

عنوان البحث

(أثر التنمية الاقتصادية على عمل المصارف التجارية)

البحث جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس
في قسم المحاسبة

اعداد الطلاب
محمد حسين علي عبد الأمير
فارس مهند رزاق

تحت إشراف

م.م. أحمد حسن المعموري

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النور: آية ٣٥

الإهداء

إلى: التربة التي احتضنت الشهداء . وطني الجريح

إلى: الذي أنحنى لأستقيم. والدي الطيب

إلى: من أهدتني رضاها وسقتني حنانَها الفياض ومدّتني بحبها الغزير وشملتني برعايتها الكاملة الشافية. أمي

إلى: سندي في شدتي ورخائي. أخواتي حبّاً واعتزازاً

إلى: الشموع التي تنير طريق العلم. أساتذتي

نهدي ثمرة جهدنا هذا للجميع

الباحثان

محمد حسين علي عبد الأمير

فارس مهند رزاق

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي هدانا إلى درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم ووفاء وتقديراً واحترامًا وتقديرًا إلى أستاذنا المشرف: (م.م. أحمد حسن المعموري) نتقدم له بالشكر الجزيل على النصح والتوجيه.

نوجه شكرنا وتقديرنا واحترامنا كذلك لكل أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة، كما لا يفوتني في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والتقدير الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والثناء.

الباحثان

محمد حسين علي عبد الأمير

فارس مهند رزاق

مستلخص

يهدف البحث الى بيان أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية و بيان دور المصارف التجارية وأهميتها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيسي كوسيط إلى التعرف على دراسة تأثير التنمية الاقتصادية على عمل المصارف التجارية كما تتحدد أهمية البحث بالدور الرئيسي والمهم الذي تلعبه المصارف التجارية في إسناد ودعم الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الاقتصادية وهذا الدور يبرز بصوره كبيرة في العراق كونه يشهد حالة تحول اقتصادي جديدة مما يتطلب تظافر الجهود لدعم عملية التنمية الاقتصادية ، و استنتاجات الدراسة تعمل على كشف النتائج ان مؤشر العائد على الاستثمار في المصارف التجارية متقارب قياسا بالمتوسط العام و يعكس الاستقرار للمصارف في التنمية الاقتصادية الى تحقيق الأهداف و التوجة الى الأداء المتوقع للمصارف التجارية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية نظرا للاهمية التي تتمتع بها فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتم لا بواسطة المصارف و توصي الدراسة العمل على استغلال السيولة لدى المصارف التجارية واستثمارها في المجالات الداخلية أو الخارجية و العمل على فتح فروع ومكاتب خارج العراق من أجل الانفتاح على العالم الخارجية والتجارب وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية.

فهرس المحتويات

عناوين	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكرٌ وتقديرٌ	ج
مستلخص البحث	د
المقدمة	١
المبحث الأول: منهجية البحث	
١-١ مشكلة البحث	٢
١-٢ أهمية البحث	٢
١-٣ أهداف البحث	٣
١-٤ فرضية البحث	٣
١-٥ حدود البحث	٣
١-٦ منهج البحث	٣
١-٧ مجتمع وعينة البحث	٣
المبحث الثاني: الإطار النظري	
المطلب الأول : التنمية الاقتصادية	٤
المطلب الثاني : المصارف التجارية	٩
المبحث الثالث: الجانب العملي	
٣-١ وصف وتحليل عينة البحث	١٥
٣-٢ وصف وتشخيص متغير البحث	١٨
٣-٣ اختبار فرضية البحث ومناقشتها	٢١
المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمقترحات	
٤-١ الاستنتاجات	٢٣
٤-٢ التوصيات	٢٥
قائمة المصادر والمراجع	٢٦
الملاحق	٣٠

المقدمة

امتلكت المصارف التجارية مكانة متميزة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة فكانت محط اهتمام ومراقبة دائما من قبل الأكاديميين الاقتصاديين فالمصارف التجارية عبر تطورها تعددت أنشطتها واكتسبت أهمية كبرى فوق أهميتها باعتبارها إحدى الوحدات الاقتصادية التي تقوم بدور الوسيط بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن المصارف التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا و انما تأتي دورة التنمية الاقتصادية بأهميتها البارزة في تحديد مسارات النمو والازدهار الاقتصادي للدول.

ترتبط التنمية الاقتصادية بعدة عوامل منها الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستويات العيش، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه التنمية على المؤسسات المالية، وخاصة المصارف التجارية، تعد موضوعً يستحق الدراسة والتحليل العميق. تعتبر المصارف التجارية عمودًا فقريًا في النظام المالي، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تمويل الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان والخدمات المالية الأخرى. ومع تقدم التنمية الاقتصادية، تتغير توجهات الاستثمار وأنماط الطلب على الخدمات المالية، مما يجعل من الضروري فهم كيفية تأثير هذه التغيرات على أداء المصارف التجارية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التنمية الاقتصادية على المصارف التجارية، من خلال تحليل تغيرات في محفظة الاستثمارات، ومستويات الودائع، والربحية، وأداء الأصول والخصوم، وغيرها من المؤشرات الرئيسية التي تعكس صحة واستقرار المصارف.

المبحث الاول

منهجية البحث

١-1 مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث من طبيعة المصارف التجارية العراقية والتي تتسم بتعدد المشاكل التي تواجهها نتيجة لعوامل عديدة انتجت عن عدم التواصل مع العالم الخارجي لعدة عقود بسبب حالات الحروب والحصار الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد العراقي مما يستلزم وقفة جادة ومحاولة صادقة لإعادة القطاع المصرفي بصورة عامة الى الاتجاهات السليمة التي تضمن دعم هذا القطاع لبقية القطاعات الأخرى وهذه المشاكل تسبب أثر على التنمية الاقتصادية مما يؤدي على ضف كفاءة أداة المصارف التجارية، ودورها في سوق العراق للأوراق المالية .وتتخلص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما هي العلاقة بين التنمية الاقتصادية وأداء المصارف التجارية؟
2. ما هي أهم العوامل التي تؤثر على العلاقة بين التنمية الاقتصادية وأداء المصارف التجارية؟
3. كيف تؤثر التنمية الاقتصادية على مختلف أنشطة المصارف التجارية، مثل الودائع والقروض والاستثمار؟
4. ما هي أفضل الممارسات التي يمكن للمصارف التجارية اتباعها لتحسين أدائها في ظل التنمية الاقتصادية؟

2-1 أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث بالدور الرئيسي والمهم الذي تلعبه المصارف التجارية في إسناد ودعم الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الاقتصادية وهذا الدور يبرز بصوره كبيرة في العراق كونه يشهد حالة تحول اقتصادي جديدة مما يتطلب تظافر الجهود لدعم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة وتعد المصارف التجارية مما تقدمه من خدمات مصرفية الدعامة الأساسية لضمان تحقيق الأهداف، لأن لفهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية وأداء المصارف التجارية يساعد في تطوير سياسات اقتصادية ومالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين أداء المصارف التجارية.

١-3 أهداف البحث

١. بيان أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية.

٢. بيان دور المصارف التجارية وأهميتها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيسي كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

٣. دراسة تأثير التنمية الاقتصادية على نسب الدين والربحية للمصارف التجارية.

١-4 فرضية البحث

١. هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية وأداء المصارف التجارية.

٢. هناك علاقة ارتباطية سلبية بين التنمية الاقتصادية وأداء المصارف التجارية.

٣. يوجد تأثير للتنمية الاقتصادية على أداء المصارف التجارية.

١-5 حدود البحث

١. الحد المكاني: تمثل الحد المكاني للبحث في (مصرف الرافدين، والرشيد) في محافظة بابل.

٢. الحد البشري: تمثل بالموظفين الإداريين في مصرف الرافدين، والرشيد.

٣. تمثل في الحدل المكاني للبحث بفترة البحث للمدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤م.

١-6 منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي المسحي كونه الأنسب لطبيعة الدراسات الاستطلاعية، إذ تم عن طريق استمارة الاستبانة إيضاح أغراض البحث، وإظهار الترابط فيما بين متغيراته للوصول إلى الأهداف المرجوة.

١-7 مجتمع وعينة البحث

تألف مجتمع البحث الحالي من موظفين الإداريين في مصرف الرافدين في محافظة بابل، أما بالنسبة لعينة البحث فقد اختار الباحث عينة عشوائية بسيطة من موظفين مصرف الرافدين والرشيد بواقع (50) موظف وموظفة.

المبحث الثاني

الإطار النظري

المطلب الأول : التنمية الاقتصادية

٢-١ مفهوم التنمية الاقتصادية

عرفها الاقتصاديون بأنها عملية زيادة الدخل القومي الحقيق واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة (حسين، وآخرون، ١٩٩٥، ص١١٩).

عرف جيرارد ميري التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة (شعباني، ١٩٩٧، ص٥٠).

وكذلك عرفت بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العددي من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي (عبد العزيز، وآخرون، ٢٠٠٣، ص٧٦).

والتنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والخدماتي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع (الدوري، ١٩٨٣، ص٥٥).

٢-٢ أهمية التنمية الاقتصادية

أ) تؤدي التنمية الاقتصادية إلى التطور الشامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وتعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، فهي تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، وكذلك التغيرات التي ترتبط بالسكان وتوزيع دخولهم وإنفاقهم على الاستهلاك والادخار.

ب) تحدد التنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي للبلد من خلال زيادة الدخل القومي للفرد إذ يسهم كل منها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج القومين وهذا يتطلب المشاركة العامة من الأمة والتعاون الخاص والعام، ومشاركة الصناعة والتنظيم المحلي والدولي (أمين، وآخرون، ٢٠٢٠، ص١٣٣).

ت) تتعلق التنمية أساسًا بتغيير النظام والبحث عن مسار نمو أمثل أو مسار أفضل من التخصيص الحالي للموارد ومستويات الكفاءة الحالية ورفع الإنتاجية وزيادة معدلات الأرباح من خلال القيام بالتخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام وإعادة تخصيص الموارد في القطاع الخاص، وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.

ث) تخصيص التمويل للأنشطة الإنتاجية المختلفة من خلال قيام الأسواق والمؤسسات المالية بوظيفية مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما من خلال دورها فيما يتعلق بالاستثمار في المصانع والمعدات ورأس المال للشركات.

ج) أن عملية التنمية الاقتصادية لا تحدث من تلقاء نفسها، ولكنها تتطلب جهودًا متسقة من مختلف الأطراف لتوفير أكبر قدر من الرخاء للبشرية ويعد الهدف الرئيس للتنمية الاقتصادية هو بناء معدات رأسمالية على نطاق كاف لزيادة الإنتاجية في الزراعة والتعدين والصناعة، وأن رأس المالي مطلوب أيضًا لإنشاء المدارس والمستشفيات والطرق السريعة والسكك الحديدية لذا يعد جوهر التنمية الاقتصادية هو إنشاء رأس المالي الاجتماعي الاقتصادي (مصطفى، وعبد الرحمن، ٢٠١٤، ص٢٦).

ح) توفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولًا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤدي للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية (شلال، ٢٠٢٠، ص٨).

٢-٣ أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي (فاروق، وآخرون، ٢٠١٢، ص٣١-٣٢):

أ) **زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق ذلك بأن الغرض الأساس الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها، والدخل الوطني الذي نقد زيادته هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيق تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في عدد السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية.**

ب) **رفع المستوى المعيشي: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب، وإنما هي أيضًا وسيلة لرفع المستوى المعيشة، وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني فأن هذا قد يحدث فعلًا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأن تغيرات على المستوى المعيشي، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الوطني أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلًا.**

ج) **تقليل التفاوت في الدخول والثورات: هذا الهدف هو هدف اجتماعي إذ أنه في الكثير من الدولة المتخلفة تزامن انخفاض الدخل الوطني وضعف متوسط نصيب الفرد منه، مع تفاوت كبير في توزيع الدخول والثورات إذ تستحوذ طائفة صغير على نصيب عالٍ من الدخل الوطني بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدًا من الثروة الوطنية، وينجر عن هذا التفاوت في الدخول اضطرابات سياسية واقتصادية فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذه الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس المال المجتمع والجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه.**

د) **تعديل التركيب النسبي لاقتصاد الوطني: هناك أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطنية وتغيير طابعة التقليدي إلى طابع حديث، ففي أغلب هذه البلدان تغلب الزراعة وبالوسائل التقليدية على البنيان الاقتصادي**

فهي مجال الإنتاج الأول كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني.

وهناك أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية وهي (جمعون، ٢٠٠٥، ص١٨):

١. بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.

٢. القضاء على التعبية بكل أشكالها، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، والتعليم، والسكن).

٣. تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.

٤. إطلاق الإبداع وإطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.

٥. التوسع في الهيكل الإنتاجي، والإسهام في الحضارة الإنسانية وأخذ المكان اللائق بين الأمم.

٢-٤ خصائص التنمية الاقتصادية

تتسم التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص والسمات والتي تتمثل أهمها في (بلال، ٢٠٢٢، ص١):

أ) السعي لتحقيق الأهداف التنموية المختلفة التي تعتمد على وجود مجموعة عديدة من الاستراتيجيات المناسبة للعمل والتي تسعى للوصول لمعدل النمو الاقتصادي الجيد.

ب) الاتجاه ناحية تطوير البيئة الداخلية للمجتمع كله وكذلك للقطاع الاقتصادي المحلي الذي يخص الدولة.

ت) ضرورة أن يتم الاعتماد بصورة واضحة على كافة الجهود الاقتصادية الذاتية من أجل تحقيق معدل التنمية الاقتصادية.

ث) ضرورة أن يتم استغلال جميع الموارد والإمكانات المختلفة التي تعمل على تطوير قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك التجارة المحلية.

ج) السعي للاستفادة من التكنولوجيا وكذلك من الأجهزة الإلكترونية المتقدمة، حيث يعمل كل ذلك على تقديم دعم مناسب وجيد للتنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في شتى الإمكانات وكذلك الطاقات العلمية والمعرفية المختلفة، وسوف يساعد ذلك على تطوير الكثير من

المجالات المختلفة ومن أهم هذه المجالات هي مجال الأبحاث وكذلك التعليم، وغيرها من المجالات الأخرى المختلفة.

ح) تهدف التنمية الاقتصادية لزيادة معدلات الدخل القومي بصورة كبيرة، حيث يساعد ذلك على تطوير المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع كله.

٢-٥ سياسات التنمية الاقتصادية

أ) السياسة النقدية: يقصد بالسياسة النقدية بأنها تلك النشاطات التي يقوم بنها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد، وأسعار الفائدة، وتعمل السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية فيما يأتي (بن هدان، ٢٠١٣، ص٦٧):

- **تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.**
- **تحقيق التوزان المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها.**
- **توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين.**
- **خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية.**
- **إدارة الدين العام.**

ب) السياسة المالية: يقصد بها السياسة المالية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة الأمور المالية في البلاد، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة مثل تحقيق التوازن في الميزانية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وترتبط السياسة المالية والتنمية الاقتصادية بشكل وثيق، حيث يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً هاماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتوفير البنية التحتية الضرورية، إلى جانب تحقيق التوازن في الميزانية والحفاظ على استقرار الاقتصاد (عبد العزيز، ١٩٩٨، ص٤٣).

ج) السياسة التجارية: هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم وتنظيم النشاط التجاري داخل البلاد وعبر الحدود، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة مثل تعزيز التجارة الدولية، وتحسين توازن الميزان التجاري، وتعزيز التنافسية الاقتصادية للبلاد. وترتبط السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية بشكل وثيق، حيث يمكن للسياسات التجارية الصحيحة أن تسهم في

تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تعزيز التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحسين وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة (بركي، ١٩٨٦، ص٦٧).

المطلب الثاني : المصارف التجارية

٢-١ مفهوم المصارف التجارية

أما مفهوم المصارف التجارية، توجد عدة تعاريف للمصرف، فيمكن تعريفه بأنه الوسيط بين الأموال والاستثمارات التي تبحث عن التمويل اللازم (شقير، ٢٠٠٠، ص١٥)

كما يمكن تعريف المصرف بأنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما (الصيرفي، ٢٠٠٧، ص٧).

أما المصارف التجارية فيمكن تعريفها على أنها مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي، ومهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقرضين كما تختص بمنح القروض قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل (علي، والعيسى، ٢٠٠٤، ص١٣٧).

٢-٢ أهمية المصارف التجارية

يمكن إجمال أهمية المصارف التجارية فيما يلي (الشمري، ٢٠٠٨، ص٢٣-٢٤):

أ) تلعب المصارف التجارية دوراً أساسياً في ربط وحدات الفائض ووحدات العجز، مما يسهم في تحقيق فعالية وكفاءة في استخدام الموارد.

ب) تقلل المصارف التجارية المخاطر من خلال تنويع استثماراتها، مما يزيد من سلامة الودائع. تكون المصارف التجارية الرائدة في تنفيذ أهداف وسياسات الدولة المالية، بما في ذلك العناصر الائتمانية والنقدية.

ج) تبرز أهمية المصارف التجارية في دورها في توفير وتحفيز تدفق الأموال نحو مجالات استثمارية متعددة، مما يسهم في نمو وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

د) وتشكل المصارف التجارية مركزًا لتجميع رؤوس الأموال الصغيرة، حيث يتيح ذلك لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة الاستثمار في مشاريع كبرى. وتعتبر المصارف التجارية مأوى آمنًا للادخار المالي، حيث توفر حماية للأفراد وتساعدهم على الحفاظ على أموالهم.

هـ) تبرز أهمية المصارف التجارية أيضًا من خلال وظائف الائتمان التي تقدمها، حيث تسهم في توفير وسيلة للتبادل وتعزز الاستثمار وتزيد من الإنتاجية، مما يسمح للمجتمع بزيادة الاستهلاك والاستفادة من الموارد غير المستخدمة بكفاءة.

٢-٣ خصائص المصارف التجارية

يمكن دراسة سمات المصارف التجارية تبعا لعدة معايير من حيث حجم المصرف، من حيث السوق الذي يخدمه المصرف، التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها المصرف (سويلم، ١٩٩٢، ص٨٧-٩٤):

أ) يمارس المصرف المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على المصرف المركزي.

ب) يمارس المصرف المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على المصرف المركزي

ج) تتعدد المصارف التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن المصرف المركزي يبقى واحدًا، غير أن تعدد المصارف التجارية في الاقتصاديات لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التمركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التمركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التمركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود مصرف تجاري واحد في بلد ما.

د) تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، فالأولى أبرائية وغير نهائية والثانية أبرائية نهائية بقوة التشريع وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة "بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات أما النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي

هـ) تعد المصارف التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف المصرف المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية.

٢-٤ أهداف المصارف التجارية

يرى (هندي وآخرون) أن المصارف التجارية تتسم بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، تتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان (هندي، وآخرون، ١٩٩٦، ص١١):

أ) الربحية: حيث يحاول المصرف تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة إيراداته عن مصروفاته.

ب) السيولة: السيولة في المصارف تعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بطلبات سحب المودعين وتلبية طلبات الائتمان وأي حاجات مالية أخرى لأن المصارف ليست كباقي المؤسسات المالية تستطيع تأجيل سداد ما عليها من مستحقات فان أي إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف تؤدي إلى إفلاسه، نظراً لأن الجانب الأكبر من موارد المصرف يتمثل في ودائع العملاء لذلك ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة من خلال توافر السيولة.

ج) الأمان: أي لا يمكن للمصرف أن تكون خسائره أكبر من رأسماله لان هذه الخسائر ستؤثر في أموال المودعين وتحاول المصارف توفير أكبر قدر من الأمان عن طريق تجنب المخاطرة أو توزيعها على مناطق جغرافية متعددة، نظراً لأن المصرف يعتمد بصفة أساسية في أداء عمله على أموال المودعين أكثر من اعتماده على رأس المال الذي يمثل نسبة لا تزيد عن ١٠% من صافي الأصول، لذلك يحاول المصرف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين. وهنا لا بد من القول إن هذه السمات تبعاً لمعايير الهدف.

٢-٥ وظائف المصارف التجارية:

تقسم وظيفة المصرف التجاري إلى نوعين فيما يلي

أ) الوظائف المصرفية غير العادية: وتشمل:

١. قبول الودائع: تشكل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، وتتسم الودائع إلى ما يلي

٢. الودائع الجارية: ويطلق عليها أيضًا بالودائع تحت الطلب، إذ يمكن المطالبة بها فورًا أي بدون تأخير زمني ودون شروط مسبقة ويمكن السحب عليها بواسطة الشيكات وتعد هذه الودائع أقل المصادر تكلفة بالنسبة للمصرف عندما لا يقل رصيد هذه الودائع عن مبلغ محدد (عداي، ٢٠٠٠، ص١٥٠).

٣. الودائع التوفير: يستهدف المودعون من حسابات هذه الودائع استثمار جزء من ثورتهم كادخارات نقدية، ويمثل قبول هذه الودائع الوظيفية الادخارية للمصارف التجارية أي جمع المدخرات المحلية، وتدفع المصارف فوائد مقابل هذه الودائع والتي تقوم الوحدات الاقتصادية ولا سيما الأفراد بإيداعها لدى المصارف مع احتفاظها بالسحب عليها عند الطلب.

٤. الودائع الزمنية: وتعرف بالودائع الآجلة إذ لا يستطيع العميل السحب عليها إلا بعد مرور مدة محددة من إيداعها وبأخطار مسبقة، لذا لا يعدها الكثير من الاقتصاديين والباحثين نقدًا وإنما هي وسيلة للاحتفاظ بأموال عاطلة، ولكنها ذات مردودة تزداد تدريجيًا تبعًا لمدة الوديعية وحجمها، ولكونها أقل سيول من الودائع الجارية والتوفير لذا فأن مصارف هذه الودائع لا تتطلب الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبرية كتلك التي تتطلبها بقية أنواع الودائع (برعي، د، ت، ص١٠١-١٠٢).

ب) الوظائف المصرفية العادية :

١. الوظائف التقليدية: كانت "المصارف التجارية تقرض وتقترض"، وتتفرع الوظائف التقليدية إلى ما يأتي:

أ. قبول الودائع وفتح الحسابات: لا شك أنه من أبرز وظائف المصارف التجارية قبول الودائع تحت شروط معنية، والوديعة " تمثل التزاماً على المصرف بصفته المُودع لديه لصالح المودع

صاحب الحق في الوديعة" والودائع تكون إما بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة. وتؤلف الودائع الموارد الأساسية لذلك فهي تدعى "مصارف الودائع المصرفية" (سامي، ١٩٩١، ص١٨١).

ب. تشغيل موارد المصرف: تتخذ أوجه تشغيل موارد المصرف التجاري الأشكال التالية (زياد، وجودة، ٢٠٠٦، ص١٠٢-١٠٣)

- **الاستثمارات: هي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية، والأجهزة وبراءات الاختراع وقامة المنشآت، ومدتها قد تمتد إلي سبع سنوات أو أكثر.**
- **القيام بالعمليات المالية: وتتمثل في التحويلات النقدية بين العملاء والقيام بتحصيل شيكاتهم وكمبيالاتهم، وسداد ديونهم نيابة عنهم، داخل الدولة أو خارجها.**

٢. الوظائف الحديثة وتتفرع إلى مجموعة من الوظائف وهي **(سمير، ٢٠٠٥، ص٣٠):**

أ. إدارة أعمال وممتلكات الزبائن: ويطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سواء في المشاريع الجديدة أو الأوراق المالية.

ب. تمويل الإسكان الشخصي: أن لكل مصرف تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه وقد يكون هذا القرض ضمن اختصاص المصرف العقاري أكثر.

ج. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية: ويأتي هذا بالتوجه للمشروعات الاقتصادية التنموية ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د. ادخار المناسبات: إن المصارف تشجع متعاميلها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو الأعياد ...، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات، وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم.

٢-٦ العوامل المؤثرة على تنظيم المصارف التجارية

إن تنظيم المصارف دون أخرى يختلف بطبيعة الحال من مصرف لأخر تبعا لعوامل عديدة يمكن تصنيفها إلى (السيسي، ١٩٩٨، ص٣٢):

أ) **العوامل القانونية: وهي الأخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين: المدنية، التجارية، المصرفية...الخ، إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي مصرف تحكم نوعية توظيفاته، فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القــروض**

ب) **العوامل الاقتصادية: فالنشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث: ديناميكية المؤشرات الاقتصادية، نمو الادخار، استقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.**

المبحث الثالث

الجانب العملي

يتناول هذا المبحث عرضًا إحصائيًا لنتائج البحث التطبيقي مع تحليل وتفسير هذه النتائج البحث وفق التفصيل الآتي:

٣-1 وصف وتحليل عينة البحث

تم تشكيل العينة على وفق معيار محدد يتناغم غرض البحث ضمن ما يسمى بالعينة العشوائية البسيطة من مجتمع البحث، والتي شملت (50) موظف وموظفة، إذ تحمل العينة معلومات واسعة وذات صلة بمتغيرات البحث، والجدول (2) يوضح وصف لهذه العينة وفق التسلسل الآتي:

جدول (2) يوصف خصائص عينة البحث

السمة	الفئة	العدد	%
الجنس	ذكر	34	68
	أنثى	16	32
	المجموع	50	100
العمر	أقل -25 سنة	9	18
	30 -26	7	14
	35 - 31	8	16
	40- 36	22	44
	45-41	3	6
	46- فأكثر	1	2
	المجموع	50	100
المؤهل العلمي	ثانوي	3	6
	بكالوريوس	24	48
	دبلوم	17	34
	دبلوم عالي	1	2

	ماجستير	5	10
	دكتوراه	-	-
	المجموع	50	100
الاختصاص	فني	17	34
	إداري	33	66
	المجموع	50	100
سنوات الخدمة	أقل -5	12	24
	5- 10	21	42
	11- 15	9	18
	16-20	5	10
	21- فأكثر	3	6
	المجموع	50	100
المنصب	مدير قسم	6	12
	مسؤول شعبة	3	6
	مسؤول وحدة	9	18
	موظف	32	64
	المجموع	50	100

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يلي:

١) الجنس: أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3) أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور إذ بلغ نسبتها (64%) أي ما يعادل (34) فردًا، في حين بلغت نسبة الإناث (32%) أي ما يعادل (16) أفراد، وهذا يدل على أن تفضيل المؤسسات الإدارية عينة الدراسة للذكور في المناصب الإدارية.

٢) العمر: يظهر الجدول (3) أن معظم أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (36–40) سنة، إذ بلغت نسبتها (44%)، تليها الفئة العمرية (أقل –25 سنة) بنسبة (18%)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة العمرية (31– 35) سنة بنسبة (16%) أما الفئة العمرية (41–45) سنة تراوحت نسبتها (6%)، والفئة العمرية الأخيرة (أكثر –46) سنة، تراوحت نسبتها (2%)، وهذا

يدل على اعتماد المؤسسات على فئات عمرية تمتلك أفكار مبدعة ومتميزة والخبرة التي يمتلكونها في مجال العمل كما لديهم الرغبة والقدرة في إحداث التغيير نحو تطوير العمل، عكس الفئة العمرية الشباب التي قد تمتلك خبرة وقدرة قليلة في مجال العمل.

٣) **المؤهل العلمي: تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3) إلى أن معظم أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، إذ بلغت نسبتها (48%) يليها حملة شهادة دبلوم بنسبة (34%)، في حين أن نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير (10%) أما بالنسبة لحملة شهادة ثانوي بلغت نسبتها (6%)، فيما كانت نسبة حملة شهادة دبلوم عالي (2%). مما يعني أن عينة البحث تمتلك القدرة والكفاءة في تبني المفاهيم والاتجاهات الإدارية المعاصرة.**

٤) **الاختصاص: يتضح من النتائج الإحصائية في الجدول (3) أن غالبية العاملين في المؤسسة من ذوي الاختصاص الإداري بواقع (33) فرد أي بنسبة (66%)، في حين بلغت نسبة الأشخاص من ذوي الاختصاص الفني (34%) أي ما يعادل (17) موظف، وهذا يدل على أن النسبة الأكثير تقع ضمن الاختصاصات الإدارية.**

٥) **سنوات الخدمة: تفيد معطيات الجدول (3) أن نسبة (42%) تتراوح مدة عملهم في المؤسسة بين (5- 10) سنة، يليه من لديهم مدة عملة تتراوح (أقل -5) سنة أي بنسبة (24%) في حين احتل المرتبة الثالثة من لديه مدة عمل (11- 15) سنة أي بنسبة (18%) وجاء في المرتبة الرابع من لديه مدة عمل تتراوح (16-20) سنة أي بنسبة (16%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة من لديه مدة عمل تتراوح (21- فأكثر) سنة أي بنسبة (6%). مما يعني أن الخبرة التي يمتلكها الفرد إنما ترجع إلى عدد سنوات الخدمة التي قضاها في هذا المجال. لاسيما في المؤسسة الإدارية فطول ممارسة المهنة يساعد بدرجة كبيرة على تمكين الموظفين في تقديم أداء عالي المستوى بينما يكون أقل عند الأفراد الذين لديهم مدة خدمة قليلة.**

٦) **المنصب الوظيفي: تشير النتائج الإحصائية في الجدول (3) أن غالبية العاملين في المؤسسة من ذوي المنصب موظف (32) فرد أي بنسبة (64%)، ثم يليه بعد ذلك ذوي المنصب مسؤول وحدة (9) فرد أي ما بنسبة (18%)، فيما احتل المرتبة الأخيرة ذوي المنصب مسؤول شعبة (3) فرد أي بنسبة (6%).**

٣-2 وصف وتشخيص متغير البحث

تم إعداد جداول التوزيعات التكرارية لمتغيرات الدراسة واعتمادها لأغراض عملية التحليل الإحصائي للحصول على الأوساط الحسابية الموزونة، والانحرافات المعيارية، واختبار T– Test، والأوزان المئوية لمعرفة نسبة الاتفاق أو (شدة الإجابة) المتحققة من وجهة نظر أفراد العينة، وتم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣) كمتوسط أداة قياس وتقييم الدرجة المتعلقة باستجابات أفراد العينة. علمًا أن الوسط الفرضي البالغ (٣) هو نتيجة جمع النسب من المقياس الخماسي البالغة (١٥) مقسومًا على عدد الرتب البالغة (٥).

الوسط الفرضي = مجموع أوزان النسب ÷ عدد الرتب ١+٢+٣+٤+٥ = ١٥ ÷ ٥= ٣

وأن شدة الإجابة = الوسط الحسابي الموزون ÷٥ ×١٠٠%

١) التنمية الاقتصادية

طرح هذا المتغير (10) سؤالًا على المستجيبين ويظهر من الجدول (4) المتوسطات الحسابية الموزونة، والانحرافات المعيارية، ونسبة الاتفاق أو (شدة الإجابة) واختبار (T-TEST)، والأهمية النسبية لفقرات الوصف الوظيفي، إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الفرضي (3)، وقد حصلت الفقرة (A5) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (3.70) وبانحراف معياري قدره(1.249)، واختبار T بلغ (3.961) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، ونسبة الاتفاق (74.0%)، في حين حصلت الفقرة (A7) على أدنى متوسط حسابي إذ بلغ وسطحها الحسابي (3.48) وبانحراف معياري قدره (1.529)، واختبار T بلغ (2.221) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، وبنسبة الاتفاق (69.6%). أما المعدل العالم لفقرات التنمية الاقتصادية فقد بلغ (3.59)، وبانحراف معياري بلغ (1.30)، واختبار T بلغ (3.27) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، وبنسبة الاتفاق بلغ (71.84). كما موضح في جدول (3)

جدول (3) وصف فقرات التنمية الاقتصادية

فقرات المصارف التجارية	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	اختبار T	نسبة الاتفاق	الأهمية النسبية
A1	3.56	1.181	3.353	71.2	6
A2	3.64	1.174	3.855	72.8	3
A3	3.58	1.052	3.900	71.6	5
A4	3.52	1.282	2.869	70.4	8
A5	3.70	1.249	3.961	74.0	1
A6	3.62	1.292	3.394	72.4	4
A7	3.48	1.529	2.221	69.6	10
A8	3.68	1.377	3.492	73.6	2
A9	3.54	1.432	2.667	70.8	7
A10	3.60	1.400	3.031	72.0	9
المعدل العام	3.59	1.30	3.27	71.84	

٢) المصارف التجارية

طرح هذا المتغير (10) سؤالًا على المستجيبين ويظهر من الجدول (4) المتوسطات الحسابية الموزونة، والانحرافات المعيارية، ونسبة الاتفاق أو (شدة الإجابة) واختبار (T-TEST)، والأهمية النسبية لفقرات الوصف الوظيفي، إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الفرضي (3)، وقد حصلت الفقرة (A4) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (3.84) وبانحراف معياري قدره(1.267)، واختبار T بلغ (4.686) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، ونسبة الاتفاق (76.8%)، في حين حصلت الفقرة (A6) على أدنى متوسط حسابي إذ بلغ وسطحها الحسابي (3.44) وبانحراف معياري قدره (1.280)، واختبارT بلغ (2.430) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، وبنسبة الاتفاق (6.8.8%). أما المعدل العالم لفقرات المصارف التجارية فقد بلغ (3.62)، وبانحراف معياري بلغ (1.27)، واختبار T بلغ (3.47) أعلى من القيمة الجدولية (1.684) على مستوى معنوية (0.05)، وبنسبة الاتفاق بلغ (71.84)، وهذا يعني أن المؤسسة تميل إلى تحديد مواصفات الأداء الوظيفي للموظفين. كما موضح في جدول (4)

جدول (4) يوصف فقرات المصارف التجارية

فقرات المصارف التجارية	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	اختبار T	نسبة الاتفاق	الأهمية النسبية
A1	3.76	1.349	3.985	75.2	2
A2	3.66	1.118	4.175	73.2	5
A3	3.72	1.230	4.141	74.4	3
A4	3.84	1.267	4.686	76.8	1
A5	3.56	1.248	3.173	71.2	6
A6	3.44	1.280	2.430	68.8	10
A7	3.74	1.226	4.269	74.8	4
A8	3.54	1.281	2.981	70.8	7
A9	3.48	1.344	2.526	69.6	8

A10	3.46	1.373	2.368	69.2	9
المعدل العام	3.62	1.27	3.47	72.40	

٣-3 اختبار فرضية البحث ومناقشتها

اعتمد الباحث في هذا المحور على مجموعة من الوسائل الإحصائية لغرض اختبار الفرضيات وهي مصفوفة الارتباط (معاملات ارتباط بيرسون) وتحليلات الانحدار البسيط، وقد استخدم مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط الموجودة ما بين متغيرات البحث، ولمعرفة العلاقة بين الوصف الوظيفي وجودة الخدمة بأبعادها، يهدف هذا المحور إلى قياس تأثير المتغير المستقل (المصارف التجارية) في المتغير المعتمد (التنمية الاقتصادية) وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار البسيط، باستخدام اختبار (F)، إذ يوجد تأثير معنوي إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، ولا يوجد هذا التأثير إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أصغر من قيمة (F) الجدولية وعند مستوى معنوية (٠.٠١)، وكذلك تم استخدام معامل التحديد (التفسير)R2 لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقبل للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد، سيتم تحقيق هدف المحور عن طريق فقرتين رئيسية تخصص كل فقرة لاختبار فرضية البحث وهذه الفقرات:

١) اختبار فرضيات الارتباط

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية.

فرضية الوجود: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية.

جدول (5) يوضح العلاقة الارتباطية بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية

المتغير التابع / المتغير المستقل	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
القيمة	0.410	0.003

تبين من الجدول أعلاه، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) بين المصارف التجارية والتنمية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.410) عند مستوى معنوية (0.05) وهي أعلى من القيمة الجدولية (0.231). وهذا يدل على أن المصارف التجارية لها دور

حيوي في التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في تمويل الأعمال والمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي. تلعب هذه المصارف دورًا رئيسيًا في توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات، مما يساعدهم على الاستثمار في الأصول والمشاريع التي تعزز الإنتاج وتوليد الثروة.

٢) <u>اختبار فرضيات التأثير البسيط</u>

<u>فرضية العدم:</u> توجد علاقة تأثير بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية؟

<u>فرضية الوجود:</u> لا توجد علاقة تأثير بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية؟

<u>جدول (6) معامل تأثير بين التنمية الاقتصادية والمصارف التجارية</u>

المتغير المستقبلx / المتغير المعتمدY	المصارف التجاريةX		معامل التفسير (R2)
	قيمة (F) المحسوبة	قيمة(F) الجدولية	
القيمة	9.690	1.936	0.168

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط في الجدول أعلاه، وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.01) بين المصارف التجارية والتنمية الاقتصادية، إذا بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.6908) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.936)، بمعنى أن المصارف التجاري يفسر ما نسبته (0.168) من التغيرات التي تطرأ على جودة التنمية الاقتصادية في المجتمع.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

١) كشف النتائج ان مؤشر العائد على الاستثمار في المصارف التجارية متقارب قياسا بالمتوسط العام و يعكس الاستقرار للمصارف في التنمية الاقتصادية الى تحقيق الأهداف و التوجة الى الأداء المتوقع

٢) للمصارف التجارية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية نظرا للاهمية التي تتمتع بها فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتم لا بواسطة المصارف

٣) للمصارف التجارية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق التمويل.

٤) تساهم المصارف التجارية بطريقة غير مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عنصر الاستثمار حيث تقوم بتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية و ذلك من خلال دراستها للمشروع الاستثماري.

٥) عدم وضع سياسة استثمارية و تمويلية موحدة بين المصارف التجارية عن طريق قيام التنمية الاقتصادية بوضع معايير استثمارية و تمويلية تلتزم بها المصارف

١) كشف البحث أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور إذ بلغ نسبتها (64%) أي ما يعادل (34) فردًا، في حين بلغت نسبة الإناث (32%) أي ما يعادل (16) أفراد، وهذا يدل على أن تفضيل المؤسسات الإدارية عينة الدراسة للذكور في المناصب الإدارية.

٢) أظهرت نتائج البحث أن معظم أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (36-40) سنة، إذ بلغت نسبتها (44%)، تليها الفئة العمرية (أقل -25 سنة) بنسبة (18%)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة العمرية (31- 35) سنة بنسبة (16%) أما الفئة العمرية (41-45) سنة تراوحت نسبتها (6%)، والفئة العمرية الأخيرة (أكثر -46) سنة، تراوحت نسبتها (2%).

٣) أوضحت نتائج البحث أن معظم أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، إذ بلغت نسبتها (48%) يليها حملة شهادة دبلوم بنسبة (34%)، في حين أن نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير (10%) أما بالنسبة لحملة شهادة ثانوي بلغت نسبتها (6%)، فيما كانت نسبة حملة شهادة دبلوم عالي (2%).

٤) أشارت نتائج البحث أن غالبية العاملين في المؤسسة من ذوي الاختصاص الإداري بواقع (33) فرد أي بنسبة (66%)، في حين بلغت نسبة الأشخاص من ذوي الاختصاص الفني (34%) أي ما يعادل (17) موظف.

٥) بينت نتائج البحث أن غالبية العاملين في المؤسسة من ذوي المنصب موظف (32) فرد أي بنسبة (64%)، ثم يليه بعد ذلك ذوي المنصب مسؤول وحدة (9) فرد أي ما بنسبة (18%)، فيما احتل المرتبة الأخيرة ذوي المنصب مسؤول شعبة (3) فرد أي بنسبة (6%).

٦) بينت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) بين المصارف التجارية والتنمية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.410) عند مستوى معنوية (0.05) وهي أعلى من القيمة الجدولية (0.231).

2-4 التوصيات

١. العمل على استغلال السيولة لدى المصارف التجارية واستثمارها في المجالات الداخلية أو الخارجية.

٢. العمل على فتح فروع ومكاتب خارج العراق من أجل الانفتاح على العالم الخارجية والتجارب وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية.

٣. خلق ثقافة مصرفية تركز على الجانب الاستثماري.

٤. العمل على إعطاء مرونة في التعليمات والقوانين الصادرة وتشجيع توجيه الأموال نحو جانب الاستثمار.

٥. العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المصارف التجارية وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها، ولا سما وإنما تساهم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.

٦. ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والاستفادة من مشاريع الاستثمار، لأن تطوير المصارف من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية نظرًا لمساهمتها في حل مشاكل الفقر والبطالة.

المراجع والمصادر

المراجع

١- القرآن الكريم

المصادر

أولاً/ الكتب العربية

١. باشا، زكريا عبد الحميد، النقود والبنوك مع وجهة نظر إسلامية، الكويت، لجنة البحوث والتدريب، ١٩٨٩.

٢. برعي، محمد خليل وآخرون، النقود والبنوك، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق، دون تاريخ نشر.

٣. بركي، كامل، التنمية الاقتصادية، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

٤. التل، وائل عبد الرحمن وآخرون، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

٥. حسين، مصطفى، وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

٦. الدوري، محمد أحمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣.

٧. زياد، رمضان وجودة، محفوظ، اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، ٢٠٠٦.

٨. سامي، خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، كاظمة للنشر ١٩٩١، الكويت.

٩. سويلم، راجع محمد: " إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية " بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع ١٩٩٢.

١٠. السيسي صلاح الدين حسن: "التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد "–دار الوسام للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

١١. شافعي، محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت).

١٢. شعباني، إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٧.

١٣. شقير، فائق، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة المصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،٢٠٠٠.

١٤. الشمري، علي، إدارة المصارف الوقاع والتطبيقات العملية، بغداد، دار الفرح، ٢٠٠٨.

١٥. الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط٤، الأردن، ١٩٩٨.

١٦. الصيريفي، محمد: إدارة المصارف، ط١، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٧. عبد العزيز، سمير محمد، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨.

١٨. عبد العزيز، محمد، وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.

١٩. عداي، فلاح حسن وآخرون، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

٢٠. العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢١. علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصر، دار الحامد للنشر، ٢٠٠٤.

٢٢. غنيم، أحمد، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ط١، مطابع المستقبل، مصر، ١٩٩٨.

٢٣. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٢٤. القزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ١٩٩٢.

٢٥. لطرش، الطاهر: تقنيات المصارف، دراسة في طرق استخدام النقود من طر ف المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣.

٢٦. مصطفى، عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، بيروت، ٢٠١٤.

٢٧. النوري، أمين، سر المهنة المصرفي في القانون المصرفي والقانون المقارن، مصر مطبعة عين الشمس، ١٩٧٤.

٢٨. هندي، منير ابراهيم وآخرون إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٩. يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية نظريات سياسات مؤسسات، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

ثانياً/ المجلات والدوريات

١. أمين، عبد الأمير حافظ وآخرون، الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧م)، مصر أنموذجًا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١٢٣)، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢٠.

٢. شلال، عمار عبد الهادي، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٧م)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٢٨)، جامعة الأنبار، كلية الاقتصاد، العراق، ٢٠٢٠.

ثالثاً/ الرسائل والأطاريح

١. بن دهان، جلال، دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٣.

٢. جاسم، سنان رحيم: دور المحاسبة الإدارية بتنفيذ وظائف الإدارة في المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، العراق، ٢٠١٤.

٣. جمعون، نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥م.

٤. رضوان، مجد الدين، أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الأردن، ٢٠١٠.

٥. سمير، هيد ليس، مستلزمات تنميط المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المدرسة العليا للتجارة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم التجارية والمالية، الجزائر، ٢٠٠٥.

٦. الصمادي، علي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الاقتصاد، الأردن، ١٩٨٣.

٧. فاروق، حبيش، وآخرون، دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٢.

رابعاً/ مصادر الأنترنت

١. بلال، أنجي، التنمية الاقتصادية، مقال منشور بموقع المرسال، تاريخ١١/ أغسطس/٢٠٢٢م، رابط المقال: https://www.almrsal.com

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

الملاحق

م/ استبانة

تحيه طيبه....

نضع بين أيديكم استبانة البحث المرسومة (أثر التنمية الاقتصادية على عمل المصارف التجارية) والتي تتشكل جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم المحاسبة.

نود أن نتقدم لكم بوافر الشكر والامتنان سلفًا لأنكم ستخصصون جزء من وقتكم الثمين للإجابة على فقراتها وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يعبر عن وجهة نظركم، بما يتفق ومواقفكم الصريحة التي سيكون لها الأثر البالغ للوصول إلى نتائج وتوصيات قيمة تفيد الواقع وتساهم في ارتقاءه في ظل بناء العراق الجديد.

ولا داعي لذكر الاسم أو العنوان، كما يرجى عدم ترك أية فقرة دون إجابة وأن هذه الاستبانة موجهة لأغراض البحث العلمي حصرًا.

تفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير لتعاونكم ولشخصكم الكريم.

الباحثان

١. محمد حسين عبد الأمير
٢. فارس مهند رزاق

المشرف

م.م. أحمد حسن المعموري